

## حول النظر في تجديد علم أصول الفقه

د. محمد الغرضوف \*

ghardouf@gmail.com

[ 1 ]

### 1. في الإشكال التاريخي (دور الأزمة وتجلياتها المعاصرة): ترجع عوامل الانحطاط المعاصر على المستوى

الحضاري للأمة المسلمة إلى جذور تاريخية منذ الفتنة السياسية في صدر الأمة وافتراق السلطان والقرآن عن السير في حركة التكامل في الأدوار والوظائف بحيث تاه السؤال السياسي في صراعات فتنوية كانت لها آثار كبيرة على وحدة الأمة خاصة على مستوى العقيدة التي تناثرت في مذاهب كلامية<sup>1</sup>، كانت حركتها الفكرية المنتجة لمقولاتها الأساسية ميوصلة استراتيجيا بالعامل السياسي<sup>2</sup>؛ ولهذا صح القول أن علم الكلام ما هو إلا امتداد للخلاف السياسي، حيث لم يكن منطلقه الوحي المهيمن الذي تعتبر خاصيته التوحيدية من أهم أطره المرجعية الحاكمة المستوعبة لقضاياها الجزئية. كذلك على المستوى الفقهي حيث تجلت فيه أزمة الأمة عبر مذاهب فقهية لم تتطور في أفق التكامل المعرفي بقدر ما آلت إلى التفرق المذهبي المتطرف حيث جعلت نخب الأمة تخوض معارك في غير محلها استنزفت طاقاتها الخلاقة في مجرد الخلاف الواهي والتفريع والردود والشروح في حركة دائرية مفرغة؛ وهذا كان له أثره على مستوى البنية الثقافية للأمة من حيث انحسار الحركة العلمية في أحاد الأفراد ونخب المجتمع.

لقد عرفت حركة الفقه منذ عهد الرسالة تجاذبات جدلية على مستوى الإنتاج ومضمون هذا الإنتاج، بين المساحة الاجتهادية التي تفرضها السلطة السياسية وبين المساحة التي تضغط بعناوينها المعقدة حركة الواقع المتجدد. وبين هذا وذاك كان دور العلماء كبيرا ولكنه في نفس الآن حرجا، ولهذا تأثر منتوجهم العلمي بهذه المساحة أو تلك حسب قوة حضور هذه السلطة أو تلك. إلا أن عدم الاستقرار السياسي بفعل عامل الاستبداد الداخلي وعامل الضغط الخارجي بالإضافة إلى حركة المجتمع السريعة والمعقدة على المستوى الثقافي والاقتصادي والتربوي حال دون إنجاز المشروع الحضاري الإسلامي الذي دشّن لبنته الأولى العصر النبوي والعهد الراشدي.

فالمهمة الحضارية كانت أكبر من قدرة العلماء أو حركات الاحتجاج السياسي؛ لأن التحديات كانت أكبر وأبعد حيث تراوحت بين الحفاظ على الاستقرار السياسي ووحدة الأمة والإنتاج العلمي وحماية العقيدة وبين مواجهة الاستبداد السياسي والتحدي الخارجي<sup>3</sup>؛ لهذا لم يكن التاريخ الإسلامي في حركته بصدد تراكم نوعي للمعطيات التي من شأنها إنجاز المشروع الحضاري الإسلامي بل على العكس عرف تراكمات في خط الانحطاط الحضاري.

وبالرغم من الدفعة القوية التي دفعت بها الصحوة الإسلامية لفكرة المشروع الحضاري الإسلامي التي غدت عنوانا بارزا كحل لأزمة الأمة، إلا إن إشكاليات أعقد وأعمق طرحت كعقبات وتحديات أمام المشروع الإسلامي منها عقبة الاستعمار وتبعاته السياسية والاقتصادية والثقافية في مرحلة ما بعد الاستعمار إلى أن نصل إلى العنوان الأبرز والأخطر الذي أصبح يؤطر حركة العلاقات الدولية بين دول الشمال والجنوب والمسمى بالصراع الحضاري، وهو عنوان تتفاعل فيه إشكاليات العولمة والحدثة والنظام الدولي الأحادي الجديد، ومنها إشكالية الاستبداد السياسي التي يبرز تحت ثقلها العالم العربي والتي كانت جوهر الأزمة الحضارية وداء خبيثا يؤدي بالدولة المصابة به إلى الفتنة ويوقف عجلة التقدم ويجعل من معاول الهدم الحضاري تنمو وتستشري في جسد الأمة حتى أصبحت شذر مذر وجثة هامدة تقعات من قصبتها الأمم الباغية<sup>4</sup>.

إذن لم يكن أمام العلماء الكفايات الاستراتيجية لتحقيق التراكم النوعي لإنجاز المشروع الحضاري سواء على مستوى مقارنة إشكالية النص<sup>5</sup> بالشكل الذي يؤهل الأمة لتأطير المستجدات ومواجهة التحديات، أو على مستوى معالجة إشكالية الواقع استيعابا وفهما، ومن ثم الإجابة على الأسئلة الجديدة الملحة في كل حين وفي كل مناسبة. ولهذا صح القول: "كم ترك الأولون

للآخرين" بدل قوله: "لم يترك الأولون للآخرين شيئاً؛ ذلك أن الظروف التي أشرنا إليها سابقاً، باقتضاب شديد، حالت دون استنباط قواعد المشروع الرسالي الإسلامي كمنهج للحياة وتنزيله على أرض الواقع".<sup>6</sup>

ونظراً للأحداث المتسارعة منذ الفتح الإسلامي إلى اليوم، وذلك على مستوى خريطة التدافع السياسي والاقتصادي والثقافي القيمي خاصة بعد الحروب الصليبية وفترة الاستعمار؛ فإن غالبية المشاريع الإصلاحية خاصة ذات الطابع الميداني الجماهيري تاهت في سؤال التنزيل/التطبيق وقصرت في سؤال الفهم/التأويل، ويرجع سبب ذلك إلى مسلمات غير سليمة مرتبطة بترائنا الفكري والمعرفي، حيث اعتبرت بعض العلوم ناضجة لحد الاحتراق؛ مما جعلها مسلمات علمية في التداول الثقافي وحركة الاستنباط، وعلى هذا الأساس كانت جملة من الأفهام والتأويلات التراثية على مستوى الفقه والعقيدة والتفسير هي السقف المعرفي للعلوم الإسلامية؛ ولهذا انحسر الاجتهاد لدى كثير من المتصدين للتغيير والنهضة في سؤال التنزيل الحضاري لما فهموه من هذا التراث الذي اعتبروه إطاراً معرفياً وحيداً لمشروع دولة الخلافة.

صحيح إن هناك حركة نقدية مهمة لهذا التراث، وهناك كذلك محاولات تجديدية في الفهم، لكن بمعيار التحديات الحضارية التي ظهرت بشكل مفاجئ أو لنقل بشكل متسارع بحيث لم تترك الأمة لتأخذ أنفاسها، قد عرت عن جميع عيوبنا التاريخية فكرياً وسياسياً. تبقى هذه المحاولات قليلة المفعول، ولا يمكن لها أن تحقق التراكم المطلوب لإنجاز المشروع المرتقب، وذلك بسبب هذه المسلمات التراثية سواء على مستوى المنهج أو المعرفة.

إن أكبر تحدٍ مفروض علينا في مواجهة مخططات الاستكبار العالمي في الهيمنة والسيطرة الكونية هو التحدي المعرفي على اعتبار أن جوهر الحداثة والفعل الحداثي يدور على رchy هذه الدائرة: "دائرة العلم والمعرفة" إنتاجاً وإبداعاً ونقداً وتعارفاً إنسانياً، فالقوة الآن لا تحدد بمقدار ما نملكه من أسلحة أو مظاهر مدنية أو مادية شكلية وإنما تتحدد في كم نملك من معلومات ومعارف؛ لأنها الأصل المؤسس للحضارة وإنتاجاتها. ولقد كان هذا الأصل واضحاً في صدر الإسلام، بل من المقاصد والأسس التي جاء الوحي في أولى لحظاته لتثبيتها عندما كانت أول كلمة نزلت قوله تعالى: {اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ}،<sup>7</sup> وإذا كان الأمر كذلك فإن سنة الله في نهضة الأمم أو نزولها لا تحابي أحداً فهي لا تتبدل ولا تتغير، وعلى هذا الأساس فإن السؤال العلمي سؤال مركزي في نهضة الأمة سابق على سؤال التنزيل، ومن أجله وجب استفراغ الجهد في طلبه. إن المعركة الآن هي معركة العلم والمعرفة ومدى المنسوب الكمي والنوعي للمعرفة التي في حيز الشعوب المسلمة.

من هنا فإن فقه الأولويات بقراءة المعطيات التاريخية والمعاصرة يحتم علينا إيلاء مشكل الفهم العناية الكاملة قبل سؤال التنزيل وذلك من خلال مراجعة حقيقية لتراثنا العلمي ونخله بمعيار مدى قربيه أو بعده من الأصل الأول أي القرآن الكريم، وهذا يقتضي:

- التحرر من عقدة التراث (النظر في بعض مسلماتنا المعرفية)؛
- تجنب اتباع طريقة بعض الحداثيين الذين يعملون بمعاول الهدم لأسس هذا التراث<sup>8</sup>؛
- استيعاب التراث باستيعاب المنطق الداخلي له<sup>9</sup>؛
- مقارنة الحركة النقدية على ضوء الهدى القرآني في العلم والمعرفة<sup>10</sup>؛
- البحث ابتداءً في نظرية العلم في القرآن وإرشاداته المنهجية في بنائه<sup>11</sup>؛

خلاصة القول نحن في حاجة إلى منهج بنائي لتجديد علومنا كي ترقى إلى مستوى الدور الحضاري المطلوب منا؛ أي مواجهة استحقاقات التحديات الحضارية المعاصرة المفروضة على أمتنا. وحيث أن هذا المشروع يتطلب مجهودات كبيرة من لدن علماء الأمة ونخبها الفكرية والثقافية الجادة فإنه لا يسعنا في هذا المقام إلا عرض خطوط عريضة لمشاريع من شأنها خدمة هذا المنهج البنائي للعلوم والتي من شأنها أن تصيغ علومنا على ضوء خصائص القرآن الكريم من هيمنة وتصديق وتوحيد وهدى ومقاصدية...إلخ. وهذه المشاريع<sup>12</sup> في تقديري هي: الوحدة البنائية للقرآن المجيد<sup>13</sup>؛ منهج البيان النبوي<sup>14</sup>؛ أصول الفقه

العمرائي؛ المنهاج الإسلامي لبناء المعرفة الإنسانية والكونية<sup>15</sup>.. وسنكتفي في هذه المساهمة بالتركيز على مشروع أصول الفقه العمرائي.

**2. في نقد أصول الفقه التقليدية:** لا شك أن أي خلل مرتبط بالتنزيل هو أثر لخلل معرفي على مستوى الفهم كما أن أي خلل على هذا المستوى كذلك يرجع بالضرورة لخلل في منطلقاته التي هي أصول الفقه التاريخية بامتياز، ولهذا فإن التحديات المعاصرة التي تفرض نفسها بقوة على الأمة المسلمة هي إشكاليات بحجم الأمة وبالعُمق والتعقيد الذي يناسب والامتداد الجغرافي والحضاري لها. وحيث أنها تتجاوز الفرد المكلف إلى الأمة لتتطلب بالضرورة فقه أمة لا فقه أفراد. هذا الفقه الذي تسبب في تجزيته بهذا الشكل وفردنته بهذا الشكل علم أصول الفقه إلى جانب علوم وعوامل أخرى، ولهذا كان التكليف الجماعي والفقه الجماعي، وأسئلة الأمة تقتضي بالضرورة إعادة النظر في أصول الفقه الفردي والبحث بالمقابل عن أصول الفقه الجماعي وذلك على اعتبار المشاكل التالية التي يعاني منها علم أصول الفقه التاريخي الفردي:

أ- التجريد المعقد سواء في قواعده صياغة واستدلالاته، بسبب تأثره بالمنطق وعلم الكلام، وهذا يحول دون تحقيق التداول الاجتماعي لهذا العلم كشرط أساسي للنهوض بهذه الأمة. فالتكليف الرباني بالاجتهاد لا يخاطب العالم أو المجتهد فقط وإنما الأمة كلها مطالبة بالاجتهاد<sup>16</sup>، كما يحول دون تحقيق البعد العملي للعلم<sup>17</sup>، فالتجريد المطلق مناف للتطبيق المحقق إلا على سبيل التأويل الملق.

- الزوائد والأشابات التي يعرفها هذا العلم، كالمنطق والفلسفة وعلم الكلام وبعض المباحث اللغوية والتاريخية وغيرها والتي أضحت حائلا بينها وبين تحقيق المقاصد المرجوة منه، والإشكال في الواقع هنا لا يتمثل في حضور هذه المجالات المعرفية في الدرس الأصولي فقد يكون هذا الأمر لبنة في تطويره وتجديده كما سنبين، ولكن الذي أعاق وظيفة الأصول هو حضور المنطق الداخلي لهذه العلوم، بالإضافة إلى روافدها التاريخية والسياسية ومشكلاتها المعرفية، فشرط تكامل هذه العلوم أن تنسجم مع المنطق الداخلي لأصول الفقه لتحقيق وظيفة الاستنباط والإنتاج المعرفي وهذا ما يستدعي نخل هذه العلوم وإيجاد قواعد إدماجها في السياق التداولي للأصول.

- الخلفية السياسية لمنطلقاته الاستيمية، حيث وظف الفقه في الصراع على السلطة العلمية بعد أن اتضح أنه لا مجال للظفر بالسلطة السياسية، كما أن السلطة العلمية يمكن أن تمتد يدها إلى بعض مراكز القرار خاصة من باب الفتوى الجاهزة أو التأويل السياسي للنص<sup>18</sup>.

- انحصار وظيفة الأصول في مجرد استنباط الحكم الشرعي العملي، فقط دونه من الحكم السني سواء السنن التاريخية أو الكونية أو الحضارية والحكم العقدي وغيره. فهل في القرآن إلا آيات الأحكام الفقهية العملية؟ وهل الأحكام الكونية والإنسانية ليست شرعية؟ فإذا كان الأمر كذلك فماذا نفعل بالآلاف من الآيات التي موضوعها الكون والإنسان والتاريخ.

- انحصار مرجعية أدلته التفصيلية في الوحي أساسا مستبعدة مرجعية الكون ومرجعية العقل أو القلب بالتعبير القرآني<sup>19</sup>، مما أنتج معرفة ناقصة ذات بعد واحد غير قابلة للتطبيق إلا على سبيل التعسف وهو ما أدى إلى كثير من تلك اللحظات المظلمة في تاريخنا التي سالت فيها الدماء بسبب إضفاء شرعية مقدسة على أفهام بشرية ذات قراءة خاصة بها للوحي<sup>20</sup>.

- كثرة الخلاف حول قواعده المؤدية للفرقة وكثرة الاتجاهات على المستوى الفقهي تبعا لذلك<sup>21</sup>، حيث لا تكاد تجد قاعدة أصولية مجمع عليها إلا النزر القليل مما يعتمر من أمهات القواعد بدءا من الإجماع مرورا بالقياس إلى كل الأصول الأخرى مما اتفق على تسميتها بالأصول المختلف فيها من استحسان ومصالح ومرسلة وقول الصحابي وعرف وغير ذلك كما هو الشأن في القواعد الأصولية اللغوية والتشريبية، وحتى في الكتاب والسنة المتفق حولهما نجد الخلاف حول النسخ والمنسوخ وفعل الرسول الخاص وعلاقة السنة بالقرآن وهل تنسخه أم لا وهل تستأثر بالأحكام وهل هي قاضية عليه وغير

ذلك. فبقدر تميز علم الأصول بأنه خصيصة منهجية إسلامية فإنه خليط غير متجانس من الأدوات والمناهج والتصورات البحثية وعليه كان ذلك النقاش المهم بين الأصوليين حول قطعية أو ظنية قواعده وأثر ذلك على علميته<sup>22</sup>.

- خلوه من البعد العقدي أي الروح التوحيدية النازمة، وهذا غير القضايا الكلامية التي أثقلت كاهل الأصول، إنما المقصود بالبعد العقدي ذلك البعد الإيماني الذي يخاطب قلب المكلف فيحفزه لتطبيق الأحكام الشرعية، إننا نجد أن جل القواعد الأصولية جافة من هذا البعد الإيماني وكأن المسألة حسابات رياضية جافة واستدلالات منطقيّة لا علاقة لها بالإيمان بالله ولا باليوم الآخر، وهذا ما فتح الباب خاصة عند الأحناف لفقه الحيل الشرعية.

- خلوه من البعد التربوي، الذي يعمل على تزكية النفس وتنقيتها من أدرانها باستثمار أحكامها في صياغة قواعد تربوية تعنى بالأحكام التربوية، ولعل هذا الجفاء الذي أشرنا إليه سابقا هو ما أدى بطوائف من الأمة إلى احتضان الطرق الصوفية بما لها وما عليها، ونموذج الغزالي وهو الأصولي النحرير والمؤسس الفعلي لفلسفة الأصول في صبغتها المدرسية من خلال أقطاب هذا العلم الأربعة، نموذج بارز في هذا المقام حيث طلق كل ذلك وانخرط في اتجاه صوفي يراه الأرقى على الإطلاق في استنباط العلوم والمعارف، وعدا كان هذا شأن الغزالي فما بالك بطوائف من الأمة وخاصة العوام منهم ممن احتضن وتبنى هذا الاتجاه الصوفي بمختلف تلاوينه؛ ومعروف تاريخيا أثر ذلك على مستوى المعرفة والتوحيد والعمران... الخ<sup>23</sup>.

- جمود قواعده وتطبيقاته بالدوران في حلقة فقهية مدرسية مفرغة، المتن فالشرح فالتلخيص فالشرح كما وقع لمحصل الرازي مثلا<sup>24</sup>، فكان العقل الأصولي أضحى حبيس الاختصار والشرح دونه من الإبداع الضروري لمواجهة أسئلة الواقع المتجدد، والأدهى من ذلك أنه لازالت كثير من الدوائر العلمية العريقة تسير في هذه الحلقة المفرغة إلى يومنا هذا.

**3. أصول الفقه التقليدية ونظرية المقاصد:** في هذا الإطار يصبح من المشروع طرح السؤال التالي: ألم تستطع نظرية المقاصد إنقاذ الأصول من جفافه أم أنها زادت الطين بلة؟ نعم لقد كان للمقاصد دور مهم في تطوير وتنوير علم الأصول خاصة مع الإمام الشاطبي الذي أعاد بناء أصول الفقه على أساس الرؤية المقاصدية، وما كتابه الموافقات إلا تصنيف أصولي اتبع نفس الأبواب الكبرى لهذا العلم من الأدلة والأحكام والقواعد والاجتهاد إلا أنه غلفها بأسلوب مقاصدي. فالمقاصد وثيقة الصلة بالأصول من خلال ثنائية المصالح والمفاسد، لكن المشاكل التي يعاني منها أصول الفقه والتي أشرنا إليها سابقا لم تستثمر علم المقاصد<sup>25</sup> في تصويب المنهج الأصولي؛ فكانت بالتالي محاولة الشاطبي يتيمة ولدت وماتت معه<sup>26</sup> إلى عهد قريب حيث انكبت الدراسات الكثيرة تتلمس خطوات هذا العلم، لكن دون القدرة على توظيفها وبنائها لتكون منهجا للاستنباط ورؤية متكاملة لقراءة الوحي والكون والإجابة على تحديات الواقع المعاصر، وما يقع في الاجتهادات المعاصرة دراسة أو فتوى ما هو في الواقع إلا توظيف لجزء من مقومات الفكر المقاصدي، أي الترجيح على ضوء الموازنة بين المصالح والمفاسد، أي تبرير أو منع لأحداث وقضايا لا يد للفقيه المجتهد فيها أصلا أو دور في صياغتها أو الفعل فيها. بينما المطلوب هو المساهمة الفعلية في البناء الحضاري للأمة، وتكون الترسانة المقاصدية والأصولية أحد الأدوات الرئيسة في عملية البناء هذه؛ أي إنشاء أحكام وواقع، لا إعطاء رأي على أحكام وواقع كانت لأيادي غير متوضئة السبق في إنتاجها وفرضها في واقعنا المعاصر.

وبالرجوع إلى الزواج المفترض بين علم أصول الفقه وعلم المقاصد؛ فالواقع التاريخي يخبرنا أن هذا القران لم يستمر بعد محاولة الشاطبي لدرجة تحمس العلامة الطاهر بن عاشور إلى الدعوة إلى استقلال علم المقاصد عن الأصول، متهما هذه الأخيرة بعدم القطعية على عكس المقاصد التي يعتبرها كذلك على اعتبار أنها قواعد كلية ثبتت بالاستقراء<sup>27</sup>، ثم إن المقاصد في طبيعتها التاريخية لم تتجاوز "السقف المعرفي الذي كان سائدا في الماضي، وتكلم الأصوليون فيها باعتبارها غايات الحكم للشرعي، أو فوائد تتحقق به وتترتب عليه أو علا توظف في مجال القياس، أو حكما تثبت القلوب وتزيد في اطمئنانها لصلاحية الشريعة، وأخذت على أيدي إمام الحرمين والغزالي والعز بن عبد السلام والشاطبي صيغة الكليات القطعية التي لا تخرج الأحكام عنها بحال ولكنها ولأسباب عديدة لم تأخذ من حوارات أهل الفقه والأصول ما أخذه الإجماع أو القياس أو الاستحسان من الاهتمام بحيث

تؤدي تلك الحوارات إلى بلورتها وإنضاجها، وتحويلها إلى مصدر أساس للحكم الشرعي، ولتقييم الفعل الإنساني، فبقيت المقاصد محدودة التداول في دائرة الفضائل، أو عدت نوعاً من الأدلة المعضدة لما تنتجها أدلة أصولية أخرى<sup>28</sup>.

لهذا فإن التأمل الدقيق في العلمين مع كل ما حققاه من إنجازات يبقين، مع ما يعرفه الواقع من تحديات، عاجزين عن إنتاج الفقه العمراني الشامل بمقياس ومعيّار حجم الأمة، بالإضافة إلى ذلك لازالت إشكالات معرفية فيما يتعلق بالعلمين مطروحة بقوة مثل:

- عدم الحسم في حدود الاتصال والانفصال بين العلمين كما سبقت الإشارة إلى الاختلاف بخصوصه<sup>29</sup>؛
  - عدم نضج علم المقاصد كما كان الشأن بالنسبة للأصول خاصة أن الكتابة في الأصول استمرت وراكمت معرفة مهمة بعكس المقاصد الذي كان ومضات في لحظات تجديدية مع أعلام كبار لم يستوعبهم واقعهم العلمي، ما جعل تاريخها تاريخ استثناءات، الشيء الذي جعلها أقرب إلى إرهابات علمية منها إلى العلم المضبوط<sup>30</sup>؛
  - عدم استيعاب الدرس المقاصدي ابتداء من طرف الأمة خاصة الشق الفكري منه فبالأحرى التطبيقي؛ فالنخبة العاملة التي كانت مرجعية الأمة في العلم والفتيا لم تدخل هذا العلم في نشاطها التعليمي والإرشادي في المجتمع، وبالتالي لم يتحقق ذلك التداول الاجتماعي المطلوب ليكون هذا الفكر ثقافة تطبق وتمارس على أرض الواقع.
- بالإضافة إلى ذلك هناك العديد من القضايا العلمية الجزئية المهمة أبرزها: قطعية المقاصد وظيفتها؛ مدى علمية المعرفة المقاصدية؛ إشكالية التأصيل في المقاصد؛ حصر الكليات المقاصدية في خمس؛ النقاش المستفيض حول المصالح والمفاسد؛ عدم الوضوح بشكل علمي للدور الاستنباطي لعلم المقاصد؛ المقاصد هل هي فكر أو علم أو معرفة وأثر ذلك على الفقه؛ ضمانات حماية أطروحة المقاصد من التوظيف العلماني أو الأيديولوجي... وغير ذلك؛

4. **آراء معاصرة في التجديد الأصولي:** وبالرغم من محاولات التجديد التي طالت العلمين كما يتبدى في المجال الأصولي من خلال محاولات حسن الترابي<sup>31</sup> و باقر الصدر<sup>32</sup> و يوسف القرضاوي<sup>33</sup> أو في النقد المعمق لكل من عبد المجيد الصغير<sup>34</sup> وأحمد الخليلي<sup>35</sup> وعبد المجيد الشرفي<sup>36</sup>، أو المجال المقاصدي من خلال محاولات طه عبد الرحمان<sup>37</sup> وطه جابر العلواني وجمال الدين عطية وعبد المجيد النجار ونور الدين مختار الخادمي وغيرهم كثير، بالرغم من كل ذلك لا زال الأمر يحتاج إلى مزيد نظر وتكثيف وتدبر هذه المسألة، ولن يتم ذلك في الواقع إلا من خلال التخلص النفسي من وهم قداسة هذه العلوم البشرية المنطلق و المنتهى<sup>38</sup>، وإن تأصلت بشكل جزئي بأحاد آيات من القرآن ومفردات من الحديث.

إن المطلوب تجاوز السقف المعرفي الأصولي مع ضرورة استيعابه -لا ننكر ضرورة هذه المسألة- إلى الأفق القرآني تأملاً وتدبراً، تأسيساً منه وانطلاقاً، استنباطاً منه واستقراء ابتداء منه وانتهاء، فبه قامت الأمة عندما تمسكت به، وعنه انحطت لما اتخذت من الفروع المستنبطة منه أصولاً مرجعية للاستنباط دون الأصل الأصيل والمركزي المؤسس الذي هو القرآن.

## [ 2 ]

3. **تجديد أصول الفقه التاريخية كمقدمة لإنتاج أصول الفقه الاستخلافي الحضاري:** إن النظر المعرفي للأصول يشكل حلقة أساسية ضمن حلقات مترابطة ومتراصة وتنطلق من الأزمة الحضارية إلى التنزيل الحضاري للاستخلاف مروراً بالمنهاج البنائي للعلوم. ذلك أن نقد أصول الفقه التاريخية معرفياً يهدف إلى الرقي بأدوات فهمنا للنص ومحاولة تنزيله على الواقع عبر أصول جديدة تراعي الخصوصية الحضارية للأمة. لكن قبل الحديث عن هذه الأصول يقتضي المنهج العلمي كما هو الشأن في التطور الطبيعي للعلوم أن يتم ذلك عبر تطوير أولاً هذه الأصول التاريخية والتي تعتبر نتاجاً عقلياً إسلامياً غنياً لا يمكن تجاوزه بحال، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن التراكم المعرفي الجاد الذي سيتحقق بعد هذا الإنجاز؛ أي إنجاز مهمة تطوير الأصول التاريخية، من شأنه أن يبرئ الأرضية الخصبة لإنتاج ما نصبو إليه من تلك الأصول العمرانية الحضارية الكلية والتي من شأنها كذلك تجديد منهج فهمنا للنص أولاً وتجديد منهج تنزيلنا له ثانياً.. ويبدو لنا أن

عملية التجديد هاته تمر عبر مرحلتين كبيرتين تتخللهما مراحل جزئية: مرحلة أولى تتعلق بالاستيعاب المعرفي الهادف، أي تجديد في الصياغة تقعيًا وتأسيسًا لكل مفرداته الأساسية، وتخليصها من كل الأشابات المعرفية التي كانت بمثابة "فيروسات" أثرت على كفاءة الأصول في مواكبة المتغيرات الاجتماعية والحضارية للأمة. ثم مرحلة التجديد البنائي لهذا العلم على ضوء المنهجية المعرفية للقرآن الكريم وعلى ضوء الخبرات المعرفية المحصلة في المراحل السابقة على أساس التراكم والتكامل المعرفي بين هذه العلوم المعاد بناؤها هي الأخرى بموجه مرجعية الوحي.. وتفصيل ذلك نعرضه في مجالين اثنين: أولهما يتعلق بمجال الاستيعاب والأخرى في مجال التجديد البنائي لعلم أصول الفقه العمراني.

## [أ]

مجال الاستيعاب أو التجديد في الصياغة: وتتم عبر الاستيعاب الشامل والمنهج لكل القضايا الأصولية عبر امتداداتها التاريخية وعبر خريطتها المذهبية من خلال توظيف أسس ومناهج النظريات البيداغوجية المعرفية الحديثة، وتوظيف أسس ومناهج النظريات التحليلية الجديدة: التاريخي والاجتماعي والسياسي والنفسي والمعرفي لهذا العلم، وعرض كل ذلك بصيغ وأساليب تتناسب والثقافة المعاصرة: أي التفكيك والتركيب والتحليل البنوي والتبسيط في مسألة التقريب التداولي للمفاهيم. ومسألة الاستيعاب هاته تتم عبر أربع مراحل بالإضافة إلى مرحلتين خاصتين بالفقه كثرمة لهذا العمل الاستيعابي، فنكون أمام ست مراحل، وهي:

### 1- الهيكل البنائي لأصول الفقه المذهبي

المتن المدروس: الأصول في مذاهب فقه: الحنفية؛ المالكية؛ الشافعية؛ هـ الحنبلية؛ الظاهرية؛ الإباضية؛ الزيدية؛ الجعفرية.. أضف إلى ذلك أصول فقه المذاهب البائدة<sup>39</sup>، وهي أصول مذاهب: ابن أبي ليلى (محمد بن عبد الرحمان بن أبي ليلى 148هـ)؛ الأوزاعي (أبو عمر عبد الرحمان بن محمد الأوزاعي 157هـ)؛ سفيان الثوري (ت 161هـ)؛ الليث بن سعد (ت 175هـ)؛ النخعي (شريك بن عبد الله النخعي 177هـ)؛ الطبري (أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد الطبري 314هـ).

ولا يخفى أن اللاتحة غير محصورة فهي قابلة لإضافة ما يظهر بين الفينة والأخرى من مخطوطات أصولية ذات النفس الاجتماعي المستقل أو مما يستنتج من خلال الدراسة أنه يرقى إلى مستوى الإمام المجتهد<sup>40</sup>.

المنهج: بالنسبة لكل مذهب مدروس تتبع الخطوات التالية: 1- الانطلاق من هيكلية عامة ذات طابع مذهبي (تكون مبسطة بيداغوجيا)؛ 2- إيجاز وإيضاح القول المذهبي في المسألة الأصولية؛ 3- عدم التطرق إلى الرد المذهبي في المسألة المتنازع عنها؛ 4 - مقارنة وترجيح بين الأقوال المختلفة في المذهب الواحد؛ 5 - التركيز على تأصيل المسألة الأصولية وتجنب النزعة الكلامية؛ 6 - خلاصة مركزة لكل باب؛ 7 - إنجاز المعجم الاصطلاحي الأصولي لكل مذهب.

ثمرة البحث: نتوقع في هذه المرحلة ثلاث نتائج أساسية: الأولى ستكون لدينا مدونات أصولية مذهبية كاملة تختص لكل واحدة منها بمذهب معين؛ والثانية تكون لدينا معاجم اصطلاحية أصولية موسوعية تختص كل واحدة منها - هي الأخرى - بمذهب معين؛ ثم الثالثة، وتختص بالجانب المعرفي حيث بإمكاننا آنذاك تأصيل وتدقيق النظر في الدليل الأصولي المذهبي، وذلك عبر رصد واستنتاج: مرتكزات الدليل الأصولي المذهبي (لغوية أو عقدية أو منطقية أو غير ذلك)؛ التأثير المذهبي في القول الأصولي؛ استشراف إمكانية تحرير الدليل الأصولي من القيد المذهبي (تحديده أولا ثم تحريره).

### 2- الهيكل البنائي لأصول الفقه المقارن

المتن المدروس: ما تم إنجازه في المرحلة الأولى السابقة.

المنهج: - إيجاد هيكلية عامة جامعة لكل الجزئيات الأصولية (المسائل الأصولية)

- بالنسبة لكل مسألة أصولية هناك إما تفرد مذهبي في القول الأصولي؛ إجماع على القاعدة الأصولية؛ أقوال مختلفة ومتباينة؛
- عرض الأقوال المتعارضة بأدلتها وال ترجيح على ضوء مقتضى الدليل الأصولي (وهذا يستثمر من بحث الدليل الأصولي السابق في المرحلة الأولى)
- التطرق عند عرض المسألة إلى عدة مستويات: مستوى الإجماع الأصولي أو القول القوي من حيث الدليل المرجح؛ مستوى تعادل الأقوال والأدلة؛ مستوى خاص بالترجيحات حسب التوجيه المنهجي رقم 3؛ مستوى الأقوال الضعيفة، ولكن فيها إضافات (للاستئناس)
- وضع خلاصة مركزة لكل باب
- انجاز المعجم الاصطلاحي الأصولي المقارن

ثمرة البحث: نتوقع في هذه المرحلة ثلاث نتائج أساس: أن تكون لدينا موسوعة أصولية مقارنة جامعة لكل الأقوال الأصولية المعتمدة؛ أن يكون لدينا موسوعة معجمية اصطلاحية أصولية جامعة لكل الأقوال الأصولية الاصطلاحية المعتمدة؛ وهي نتيجة معرفية وتتمثل في محاولة استنتاج فلسفة أصولية كما هي في حصيلتها التاريخية مع إبراز إمكانية استشراف الآفاق الواعدة لبلورة أصول معرفية أكثر استجابة للتحديات المعاصرة.

### 3- الفكر المقاصدي في علم أصول الفقه المذهبي:

المتن المدروس: المتن الأصولي المذهبي في المرحلة الأولى

المنهج: بالنسبة لكل مذهب أصولي العمل على إنجاز ما يلي: مدخل في تصور علم المقاصد في المذهب؛ الفكر المقاصدي في كل مذهب: تطور الفكرة ونتائجها (قد يكون في شكل دراسات عن الفكر المقاصدي عند أشخاص معينين محسوبين على مذهب معين)؛ إبراز أثر الفكر المقاصدي المذهبي على المتن الأصولي والفقه؛ إنجاز المعجم المقاصدي المذهبي.

ثمرة البحث في هذه المرحلة: نتوقع ثلاث نتائج أساسية: أن تكون لدينا مدونة تعكس التصور المقاصدي في طبيعتها المذهبية؛ أن تكون لدينا موسوعة معجمية اصطلاحية مقاصدية ذات بعد مذهبي؛ أن يكون بإمكاننا في هذه المرحلة رصد الفكر المقاصدي في أصول الفقه المقاصدي وأثره على تطور المتن الأصولي والفقه على مستوى المذهب.

### 4- الفكر المقاصدي في علم أصول الفقه المقارنة:

المتن المدروس: المتن المقاصدي في علم أصول الفقه المذهبي في المرحلة الثالثة

المنهج: القيام بالخطوات التالية: مدخل في تصور علم المقاصد عبر التاريخ؛ مقارنة التصورات المقاصدية بين المذاهب؛ استخراج الفلسفة المقاصدية في المذاهب الأصولية؛ إنجاز المعجم المقاصدي الشامل.

ثمرة البحث في هذه المرحلة: هناك نتيجتين أساسيتين تفضيان إلى نتيجة ثالثة: أن تكون لدينا مدونة مقاصدية مقارنة شاملة؛ أن تكون لدينا موسوعة معجمية مقاصدية مقارنة؛ على ضوء النتيجتين السابقتين يمكن صياغة نظرية المقاصد في حدود الدرس الأصولي وسقفه المعرفي مع استشراف تطوير المقاصد برفع السقف الأصولي المذهبي عنها.

### 5- الفقه المذهبي في ثوبه الجديد

المتن المدروس: المذهب الحنفي؛ المذهب المالكي؛ المذهب الشافعي؛ المذهب الحنبلي؛ المذهب الظاهري؛ المذهب الإباضي؛ المذهب الزيدي؛ المذهب الجعفري؛ مذهب ابن أبي ليلى؛ المذهب الأوزاعي؛ المذهب الليثي؛ المذهب الثوري؛ المذهب النخعي؛ المذهب الطبري.

في المنهج: العمل على اتباع الخطوات التالية: الانطلاق من هيكلية فقهية مذهبية معاصرة ؛ صياغة القول الفقهي على ضوء أصول فقه المذهب التي تم إنجازها في المراحل السابقة ؛ اعتبار الخلاف الفقهي الداخلي والمقارنة والترجيح على ضوء أصول المذهب ؛ عدم التطرق للخلاف العالي ؛ ما أمكن تجنب الاستطرادات والمسائل النظرية التي لا وجود لها والمسائل المتجاوزة تاريخياً ؛ تذييل الأبواب الفقهية بالقواعد الفقهية المرتبطة بها ؛ خلاصات مركزة لكل باب فقهي (أي متن فقهي بدون استدلال) ؛ إنجاز المعجم الاصطلاحي الفقهي لكل مذهب .

ثمرة البحث في هذه المرحلة: ستتولد عن هذه الرحلة ثلاث نتائج أساس: توفر مدونات فقهية شاملة تختص كل واحدة منها بكل مذهب؛ توفر معاجم اصطلاحية فقهية تختص كل واحدة منها هي الأخرى بكل مذهب؛ وأخيراً تحديد خصائص الخطاب الفقهي من حيث: مدى الانسجام مع الخصائص العامة للإسلام ؛ مدى قدرة المذهب على الاستجابة للتحديات التاريخية والمعاصرة ؛ مدى حضور البعد المقاصدي في التنظير الفقهي المذهبي ؛ مدى الانسجام والتقيد التام أو العكس بأصول المذهب المقررة.

## 6- الفقه المقارن في ثوبه الجديد

المتن المدروس: المدونات الفقهية المنجزة في المرحلة الخامسة

المنهج: العمل على اتباع الخطوات الثمان التالية: أولاً، تبني هيكلية عامة جامعة مبسطة ومعاصرة (يمكننا الاستئناس مثلاً بأعمال وهبة الزحيلي وبمقترحات جمال الدين عطية وغيرهما) ؛ كذلك تتبع التالي عند النظر في ال مسألة فقهية: القول فقهي مجمع عليه؛ الأقوال الفقهية متباينة حول المسألة الفقهية الواحدة، أيما تفرد في القول الفقهي في المسألة الفقهية ؛ وثالثاً عرض المسألة الفقهية بأدلتها وتصورها، والترجيح على ضوء قوة الدليل ؛ ورابعاً، في عرض كل مسألة التطرق إلى أربع مستويات: مستوى إجماع فقهي على المسألة، ومستوى تعادل الأقوال الفقهية لتعادل أدلتها، أقوال ضعيفة لكن فيها إضافات؛ وخامساً، تحليل المسألة الفقهية على ضوء أصول الفقه المقارنة باحترام التراتب الحجاجي، وعلى ضوء البعد المقاصدي المفيد في تلك المسألة وذلك في حدود الدرس المقاصدي التاريخي؛ وسادساً تذييل كل باب فقهي مقارن بالقواعد الفقهية المناسبة في الأماكن المناسبة؛ خلاصات مركزة لكل باب (أي المتن العلمي)؛ وأخيراً إنجاز المعجم الاصطلاحي الفقهي المقارن.

ثمرة البحث في هذه المرحلة: ستكون في هذه المرحلة بصدد ثلاث نتائج أساس: موسوعة فقهية مقارنة شاملة للأقوال الفقهية المعتمدة مع الترجيح والتأصيل ومنهج التطبيق؛ موسوعة معجمية اصطلاحية فقهية مقارنة وشاملة؛ وثالثاً تحديد خصائص وآفاق البحث الفقهي المقارن من حيث: مدى شموليته واستيعابه للنوازل الفقهية؛ مدى قدرته على الاستجابة للتحديات المعاصرة؛ مدى إمكانية توحيد أو تكامل القول الفقهي.

## [ ب ]

مجال التجديد البنائي لعلم أصول الفقه العمراني من خلال نظرية<sup>41</sup> الإطار المرجعي القرآني: وذلك على ضوء المنهجية المعرفية للقرآن الكريم وعلى ضوء الخبرات المعرفية المحصلة في المراحل السابقة على أساس التراكم والتكامل المعرفي بين العلوم المعاد بناؤها هي الأخرى بموجه مرجعية الوحي، وحيث لا يسع المجال هنا لعرض المقدمات النظرية المفصلة لإنتاج هذه النظرية من خلال مداخلة المصطلحية والمنهجية، فقد توسعنا في ذلك في مناسبات بحثية أخرى يمكن الرجوع إليها<sup>42</sup>، فنحن في هذا المقام نعمل على توظيف هذه النظرية في المجال الأصولي باعتبارها بديلاً مستوعباً ومجدداً لبنيتها كما أعملناها في مناسبة أخرى في سياق أصول التفسير، وكانت هي الأخرى بديلاً ومستوعباً، فالأطروحة المركزية لتوجيهها الارتياضي هو تجديد بنية العلوم الإسلامية برمتها من خلال الانطلاق من القرآن الكريم وجعله السقف المعرفي الأعلى الذي ترنو إليه حركة الاجتهاد عموماً، فهو المبتدأ والمنتهى وهو القبلية الموحدة لهذه العلوم في اشتغالها وتكاملها المعرفي.

1 - مفهوم الإطار المرجعي القرآني: الإطار المرجعي مفهوم يعكس النموذج المعرفي المبني على رؤية العالم من خلال نسق قياسي يجمع في نسيجه الكلي منظومات معرفية متكاملة، وينطلق هذا المفهوم من أطروحة أن القرآن الكريم يعتبر إطاراً مرجعياً متكاملًا من حيث المصدر والمعرفة والمنهج، ذلك أنه مجال تداولي خاص يهدي بذاته إلى:

- مصادر المعرفة العامة موضوع الاستمداد. فلا حاجة لاستحداث مصادر وهمية لجبر النقص كالعقل، والذي هو بحسب هذا الإطار أداة وملكة أكثر منه مصدراً للمعرفة.
- هو نظام معرفي متكامل وفق نسق مبني على فلسفة التوحيد.
- هو نظام متكامل من المفردات المنهجية العامة في التعامل مع مصادر المعرفة كلاً على حدة. وتحيل المفردة إلى طبيعة المنهج المناسب في التعامل مع القضية المثارة داخل النسق القرآني. كما أن النظر النسقي لها يجمع هذه المفردات في خيط ناظم يشكل في مجمله منهجية معرفية متكاملة.

والمدخل المصطلحي للدلالة على المفهوم في السياق القرآني سيكون عمدة هذه النظرية في بيان بعض مفردات هذا الموضوع؛ وبالتالي فإن تدبر آيات مصطلح الرجوع/المرجعية في القرآن أمكننا من صياغة تصور أولي حول مفهوم الإطار المرجعي الدال على المصدرية؛ والذي ينبني على أساس ثلاث عناصر، كما أشرنا سابقاً، تشكل البناء التداولي لهذا المفهوم، أي بيان خصائص ومحددات كل من:

- المراجع أو الذات الباحثة عن المعرفة.
- فعل الرجوع المعرفي من الناحية المنهجية في سياق المجال التداولي القرآني.
- المصادر المرجعية للمعرفة المعتمدة التي يحيل إليها الإطار المرجعي القرآني.
- منظومة القيم والمقاصد سواء لعلها الحاكمة أو الوسيطة المؤطرة للباب وللمجال بحسب النظر والاجتهاد.

## 2- بين الإطار المرجعي القرآني وأصول الفقه ( جدل الوصل والفصل)

وظيفة الأصول القديمة وتجديدها (من استنباط الحكم الشرعي إلى استنباط النظريات المعرفية): إن أصول الفقه التاريخية بكل مرجعيتها التاريخية وثقلها في سياق منظومة العلوم الإسلامية ظلت وظيفتها الأساسية تتركز على استنباط الحكم الشرعي العملي من دليله التفصيلي، وإغفال بالمقابل كما أشرنا سابقاً للحكم الشرعي الاعتقادي والتربوي والسني ومنه الحضاري، كما أن السقف المعرفي إنبنى على فلسفة فردانية اهتم بالخلاص الفردي، وإغفال بالمقابل للخلاص الجماعي؛ ذلك أن الفقه المتولد عن اشتغال هذه الأصول انصبغ برؤية الفقيه المتأثر بالنظام الثقافي والسياسي للمجتمع وتطوره في التاريخ الإسلامي. في حين أن نظام الثقافة والسياسة والاقتصاد اليوم ضمن مفهوم الدولة الحديثة الذي يتركز على نظام المؤسسات يختلف تماماً عن سياق المجتمع الذي يتركز على محورية الفرد: الفرد الحاكم، الفرد الفقيه المرجع، وبينهما الفرد المسلم الباحث عن الخلاص الأخروي أو الغارق في المجال الدنيوي، والمنحاز لهذا أو ذاك ضمن جدلية السلطة والمجتمع.

هكذا إذن تشكل بعض مداخل أصول الفقه ومخرجاته الفقهية، ونحن إذ لا ننفي الدور الريادي الذي قام به في تحصين الذات الإسلامية بمقادير معينة من التيه الثقافي والمعرفي على مستوى الفقه والتدين إلا أنه لا يمكن أن نقر أن ذلك كان غير كافياً بالنظر إلى تطور الأحداث التاريخية إلى اليوم؛ فنحن في حاجة إذن إلى تطوير منظومة الأصول هاته لترقى إلى مستوى تكون فيه وظيفة أصول الفقه استنباط النظريات المعرفية التي تبني العمران وتؤسس للحضارة الإنسانية الراشدة المستوعبة لكل هذه التحديات؛ فالانتقال من الحكم الشرعي العملي الفردي إلى ما يمكن تسميته بالنظريات العلمية الإرشادية للمجتمع في عصر الثورات العلمية هو الرهان الأساسي لهذه المقاربات التجديدية.

الأقطاب الأربعة كفلسفة أصولية ثابتة: منذ الغزالي وتدشينه للأقطاب الأربعة للبنية الهيكلية لأصول الفقه التاريخية والفلسفة الأصولية تشتغل على ضوءها ولا تتعداها، وبغض النظر عن الاختلافات الجزئية بين المدارس الأصولية الأربعة

الأساسية أي المتكلمين والفقهاء والجامعين بينهما وكذا المقاصدية؛ فإن هذه الأقطاب/المجالات الأربعة تشكل قوة ارتكاز في هذا العلم لا غنى عنها حتى في سياق ما نحن بصدد عرضه ضمن هذه المقترحات التجديدية وإن تشكلت بطرق وصيغ مختلفة لكن عمقها واحد أي الحديث عن المصادر والأحكام والدلالات والاجتهاد.

**الإطار المرجعي القرآني يعكس هذه الأقطاب ويوسع مجال اشتغالها:** لا شك أن القرآن الكريم باعتباره كتاباً ربانياً متعالياً سطر بين ثناياه المنهج القويم لترشيد الوجهة والمسار، وذلك من خلال معالم منهجية بارزة يمكن أن نستثمر منه قراءة متكاملة لصياغة رؤية معرفية متكاملة حول مصادر المعرفة الإنسانية بل ومنهجية استثمارها وكذلك منظومة القيم العليا الحاكمة لمجالات اشتغال هذه المصادر، وذلك عبر استنباط تلك النماذج التفسيرية المتعددة التي تمتد في ساحة القرآن الكريم... وبالأستقراء الشامل على قدر الطاقة والاستطاعة فقد أفضى النظر إلى صياغة ما يمكن تسميته بالإطار المرجعي القرآني والذي يشتمل على المستوى المعرفي ثلاث مستويات أساسية بالإضافة إلى مستوى رابع يشكل بؤرة هذه المستويات الثلاث:

- منظومة المصادر المعرفية المتسمة بالشمول والتكامل والانفتاح كما سيأتي بيانه... وهذا يقابل منظومة مصادر الأحكام الشرعية لكن بأفق أوسع؛ لأنه وفق توجيه القرآن الكريم نفسه فإن هذه المصادر وفق فلسفة آيات الانفس والأفاق تشمل كتب متعددة.
- منظومة المناهج الخاصة بكل مصدر معرفي من خلال معالم هادية تشكل وحدة بنائية متكاملة لهذه المنظومة... وهذا يقابل باب الدلالات وكيفية استنباط الأحكام من الألفاظ لكن بأفق أشمل. إنه نظام متكامل من المفردات المنهجية العامة في التعامل مع مصادر المعرفة كلاً على حدة. وتحيل المفردة إلى طبيعة المنهج المناسب في التعامل مع القضية المثارة داخل النسق القرآني. كما أن النظر النسقي لها يجمع هذه المفردات في خيط ناظم يشكل في مجمله منهجية معرفية متكاملة أو لنقل أصول الفقه القرآني والذي نراه في ادعاء أولي أنه يصلح لنواة مشروع بديل أو تطوير لمنظومة أصول الفقه التاريخية.
- منظومة القيم العليا الحاكمة في شكل مقاصد أساسية لمجمل النماذج المعرفية التفسيرية منهجية استثمار هذه المصادر... وهذا يقابل الأحكام الشرعية لكن بأفق أعلى وأحكم؛ لأنه يستحضر الفلسفة المقاصدية الكامنة وراء الأحكام والتشريعات والتوجيهات والإرشادات التي يفضي إليها النظر الاجتهادي.
- محورية الإنسان/المكلف أو الذات الباحثة عن المعرفة في تفعيل هذه النظم واستقراءها وتفعيلها، والنظر إلى هذا العنصر المحوري له وجهان: الأول باعتباره مصدراً للمعرفة في حد ذاته أي منطق آية الأنفس والثاني باعتباره المخاطب بالتكليف والذات الفاعلة في استنباط المعرفة وتأويلها وتنزيلها على أرض الواقع وفق منظومة القيم العليا الحاكمة... وهذا يقابل باب الاجتهاد والمجتهد لكن بأفق أكثر دقة وفاعلية.

**المنهجية العامة لاشتغال منظومة الإطار المرجعي القرآني:** إن الحديث عن الإطار المرجعي القرآني باعتباره منهجية عامة في إنتاج المعرفة أو في الدلالة عليها يقتضي الحديث عن ثلاث دوال فاعلة في هذا الإنتاج: ذات عارفة أو باحثة عن المعرفة، منهجية البحث المعرفي أو وسائل وشروط هذا الفعل المعرفي، وأخيراً مصادر هذه المعرفة أو منظومة المرجعيات الأصلية والتبعية لمجال الاشتغال المعرفي. ونشير هنا إلى رؤوس أقلام في بعض أهم الخصائص والشروط والمقتضيات المتعلقة بهذه العناصر الثلاث كما أسفر عنها البحث في رحاب القرآن الكريم.

**خصائص المراجع (الذات الباحثة عن المعرفة) ومقاصده وشروطه:**

- مقتضيات منهجية: القصديّة (= النية)، الأهلية، النسبية (= التواضع)، الكسب العلمي والعملية...
- مقتضيات نفسية: الاطمئنان، اليقين، الإرادة، الافتقار، الجاهزية، الولاء...
- مقتضيات تكليفية: الموقف من المرجعية الحق وأثر ذلك: الاتباع، الطاعة، التعظيم، العبادة، التسليم، الإيمان، الصدق؛ الموقف من المرجعيات الباطلة وأثر ذلك: الاعراض، تقدير العواقب، الرفض، البراء...

### خصائص فعل الرجوع (=المنهج المعرفي) ومقتضياته:

- خصائص فعل الرجوع: القصدية(=النظر المقاصدي)، التحيز، النسبية(=الموضوعية)، الرؤية الفلسفية المؤطرة...
- من معاني فعل الرجوع: الانصراف-الاستنكار-الحجاج-الحديث والحوار والجدل-التوبة- نقد الذات-الاستفتاء-المحاولة-الجواب أو الإجابة-التجريب والاختبار-معنى العودة إلى الأصل-الرجوع في سياق الإشهاد-الاستعطف-تحميل المسؤولية للآخر-تحمل المسؤولية شخصيا-البراءة من الكفر-السؤال-التأكد من والتأكيد على-معنى إعادة شروط وبيئة الاشتغال -التبرير-الرجوع بمعنى التراجع=الخدلان-معنى الوصول إلى نهاية الطريق-الرجوع في سياق الوعد-الرجوع بمعنى تطبيق الأمر الصادر من المرجعية العليا...
- مقاصد الرجوع: الإنذار والتبشير، اثبات الحق، التبين، التوبة، التزكية، العبودية، التحفيز...
- شروط منهجية: ضبط السؤال، المنهج التجريبي: قاعدة التكرار، الاستقراء، شرط السعي لذاته، تدبر المآلات...
- عوائق فعل الرجوع (=العائق الأبيستمولوجي): الكفر والعصيان، عدم الاختياري، الجحود والاستهزاء والإنكار، الاغترار بالحال والجهل بواقع المآل، عدم تقدير الله حق قدره، افتراض الوهم...

### المصادر المرجعية (=مصادر المعرفة) : وتتعلق بالمرجع إليه في نسق الإطار المرجعي..

- ومن هذه المصادر ماهو مقتضيات مرجعية في تحديد واختيار المصادر، ويمكن إجمالها في التالي:
- المعيار العلمي في اختيار المرجعية: الدليل البرهاني(=التصريف)، العلم(=السلطان) ...
- المعيار الوظيفي: التوجيه والإرشاد وتلبية الدعاء وتحقيق المطالب ببيان الحقيقة في القضايا المتنازع عليها، ببيان المصلحة وسبل حلها والمفسدة وسبل دفعها في منظومة الأمر والنهي، تحديد المنهج والوجهة العامة للعمل، فضح زيف المرجعيات الكاذبة بالأدلة العلمية، التفريق بين المرجعيات الجزئية والكلية وبيان حدود كل مرجعية.
- معيار الخصائص والسمات الفارقة: مصدر اطمئنان واستقرار نفسي وعائده المعرفي، خاصية الاستواء وبعدها الجمالي، البعد العقدي، خاصية الانضباط المنهجي، خاصية الإطلاق المعرفي.
- التصنيف على أساس الموقف الشرعي: مقبول غير مقبول: يمكننا تصنيف المرجعيات المقبولة وتحديد وظائفها والموقف منها ومنهج استثمارها وفقاً لما يلي:

- المرجعية الإلهية/الربانية؛ ويتمثل المنهج العام في التعامل معها في: الإيمان والعبادة؛
- مرجعية الرسول+ الرسل؛ ويتمثل المنهج العام في التعامل معها في: التأسّي؛
- مرجعية الكتاب (=القرآن) + الكتب؛ ويتمثل المنهج العام في التعامل معها في: الدراسة والتفقه؛
- مرجعية المآل (=اليوم الآخر)؛ ويتمثل المنهج العام في التعامل معها في: الإيقان؛
- مرجعية الكون؛ ويتمثل المنهج العام في التعامل معها في: الاستقراء؛
- مرجعية التاريخ؛ ويتمثل المنهج العام في التعامل معها في: الاعتبار؛
- مرجعية الإنسان؛ ويتمثل المنهج العام في التعامل معها في: التزكية؛
- وهناك مرجعيات باطلة لها سلبياتها ومنها : مرجعية الدنيا ويتمثل المنهج العام في التعامل معها في: الزهد؛ ثم مرجعية الشيطان ويتمثل المنهج العام في التعامل معها في: العدا.

**خلاصة:** بعد هذه الدراسة الموجزة لمادة مصطلح المرجعية في القرآن الكريم، يمكننا أن نجزم نظرياً أن القرآن الكريم إطار مرجعي ينتظم في نسقه العام ثلاث أمور أساسية: الأول هو توفر هذا الإطار المرجعي على منظومة من المصادر المرجعية المعتبرة التي جعلها القرآن الكريم أساساً للتلقي ومنبعاً من أجل الاستمداد ومرجعاً أساسياً في التوجيه والتحكيم والإرشاد، وفي

هذا السياق يفرق الإطار المرجعي بين المصادر العليا للاستمداد والمتمثلة في الله عز وجل واليوم الآخر، وترجمان التعبير عن هذه المرجعيات كلام الله تعالى في كتابه الكريم، كما أن ترجمان التوجه إلى هذه المرجعيات هو العبادة والاعتبار رغبة ورهبة، وبين المصادر الوسيطة في علاقتها بالمصادر العليا كمصدر الكون الذي هو دليل على الله ومجال للاستمداد المعرفي تبعاً، ومصدر التاريخ الذي هو مجال تطبيقي نستلهم منه الاعتبار والسنن المتحكمة في التدافع المرجعي بين الفاعلين، ومصدر الرسول الذي هو تعبير عن النموذج التطبيقي لمنهج الفهم والتزليل في قراءتنا للمرجعية العليا، كما حذر الإطار المرجعي القرآني من المصادر الباطلة التي هي بمثابة عوائق مرجعية تحول دون استثمار حقيقي للمرجعية العليا في توجيه وإرشاد الفعل الإنساني كمرجعية الشيطان ومرجعية الدنيا ويلحق بهما مرجعية النفس والهوى المشتقة من مرجعية الإنسان ذلك في حالة تضخم الأنا في هذا الإنسان وتحكمها في كليته؛ كما في كثير من المرجعيات الفلسفية الغربية التي ضخمت العقل وجعلته مرجعية عليا للمعرفة.

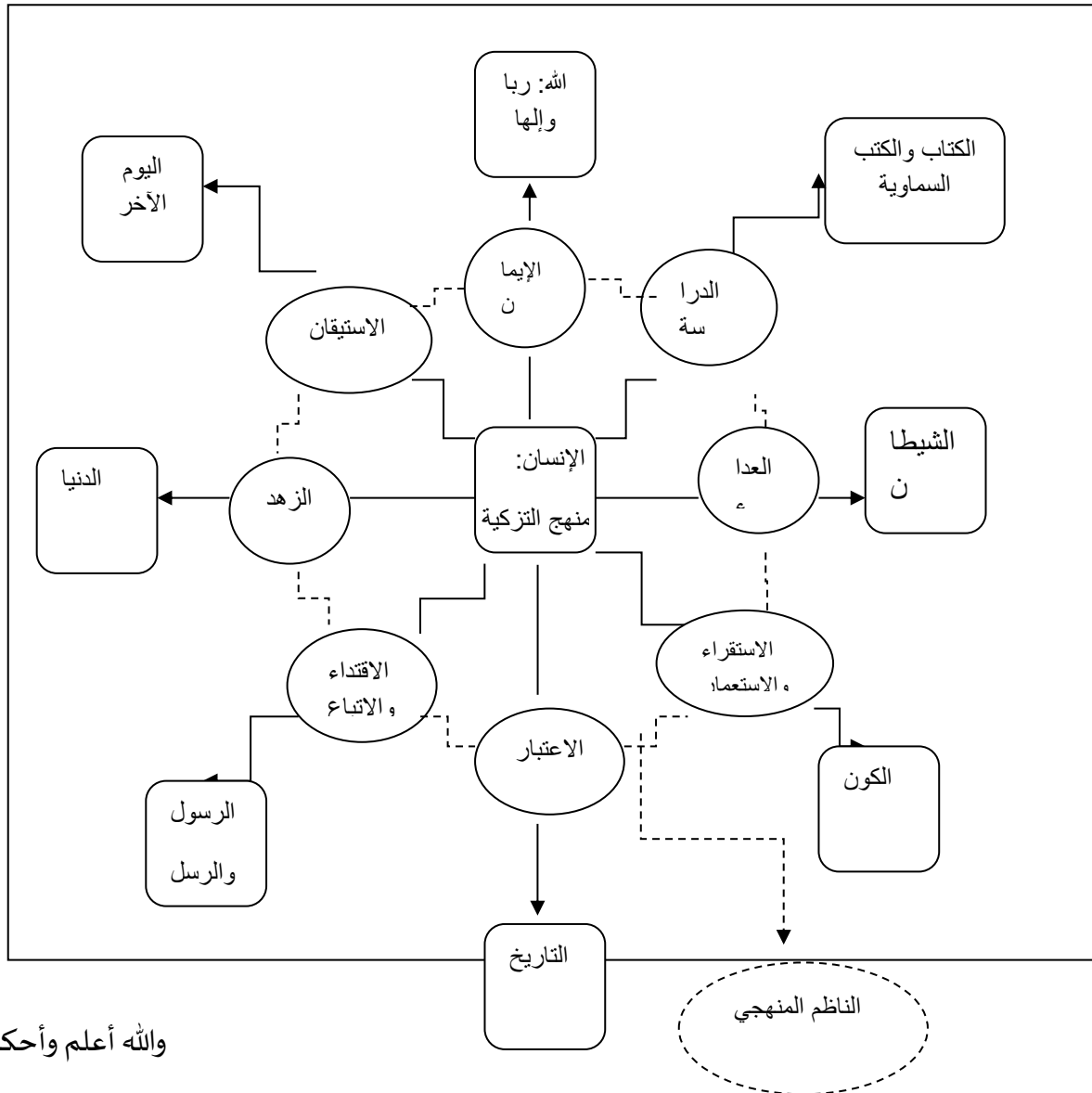
- الأمر الأساسي الثاني يتمثل في مركزية الإنسان في نسق الإطار المرجعي القرآني ودوره المحوري في اشتغال هذه المنظومة المرجعية؛ فالإنسان يعتبر مصدراً معرفياً من جهة كونه آية كونية من آيات الله الدالة عليه، كما أنه الفاعل الأساسي المخاطب بالتكليف والمطالب بصياغة مشروعه الرسالي من خلال تفاعله مع هذه المصادر المرجعية. والإنسان مرجعية تختزل مصادر معرفية متعددة ومتناقضة في نفس الآن.

- الأمر الثالث الأساسي في نسق هذا الإطار المرجعي هو المنهج المؤطر لحركة الفعل الإنساني تجاه هذه المصادر، والتي تختلف وتنوع بحسب مرجعية وطبيعة وموقع هذا المصدر من ذلك؛ وبالتالي فمفردات: الاتباع والإيمان والاستيقان والاستقراء والاعتبار والاقتداء والاستعداد والزهد... مفردات تشكل إلى جانب أخوات لها، عناوين المنهج القرآني في التعامل مع المصادر المرجعية وهي مفردات تختزل علومها ومعارفها ما اكتشف بعض تجلياته في سياق المدونة العلمية في التراث الإسلامي ومنها ما ينتظر. هذا على مستوى النظرية.

أما على مستوى منهجية الاشتغال وتوظيف هذا الإطار المرجعي في سياق الاجتهاد الأصولي فيمكن القول أن المراجع/المجتهد (=الباحث عن المعرفة) الذي يتعامل مع القرآن (=الكتاب) لابد له من استحضار خصائصه من مقتضيات منهجية ونفسية وتكليفية، واستحضار خصائص فعل الرجوع في حد ذاته أي القصد والرؤية والوجهة، وإدراك لشبكة المفاهيم التي يحيل إليها فعل الرجوع من قراءة وترتيل واستفهام واستنفار... الخ، والأخذ بعين الاعتبار لجملة المقاصد والقيم التي على ضوءها

يفهم النصوص، كما لا بد له من تجنب العوائق التي تحول دون فهم راشد لتلك النماذج المعرفية التي يزخر بها النص القرآني.

ومن هنا وجب التمييز بين مرجعية المفهوم المشتغل عليه وفق طبيعة مصدره القرآني أي هل هو مفهوم رباني أو إلهي أو رسولي أو تاريخي أو كوني؛ لأنه على ضوء هذا التحديد يتم اختيار المنهج المناسب لمجاله المعرفي من استقراء واعتبار واتباع وما إلى ذلك حيث أن الاشتغال سينتقل بالقرآن من مجرد نص كتابي (=مدونة المعارف فقط) إلى مرجعية معرفية تؤطر آيات الأنفس والآفاق المبتوتة في هذا الكون الفسيح زماناً (=التاريخ) ومكاناً (=الدنيا) وحركة (=الإنسان).. وعموماً، يمكن توضيح معالم هذا الإطار المرجعي معالم هذا الإطار المرجعي المستنبط من تحليل مادة مصطلح المرجعية في القرآن الكريم من خلال الخطاطة العامة التالية:



والله أعلم وأحكم.

\* باحث في الفكر الإسلامي، جامعة المولى سليمان-بني ملال.

<sup>1</sup> قد يعتقد البعض أن هذا التعدد العقدي غناء للأمة و دليل على مبدأ الاختلاف الفكري وقد يبرر بالتحديات الفكرية التي واجهتها الأمة من قبيل الفلسفات الدخيلة يونانية أو هيلينية أو فارسية وغيرها التي خرقت نسج الأمة العقدي عبر الفتوحات الإسلامية، إلا أن غياب الأطر المرجعية الفكرية المؤسسة للفكر الإسلامي، والتي ينبغي استنباطها من القرآن الكريم والسنة الصحيحة، حال دون مواجهة راشدة لهذه التحديات؛ بل انساق إلى مواقع تلك الفلسفات وتأثرت بمنطقها الداخلي ذات المرجعية غير الإسلامية؛ مما أدى إلى اغتراب مبكر وغرس لجرثومة العلمانية منذ ذلك الوقت تحت عناوين متعددة خاصة أطروحات المرجئة واستحقاقات إشكالية العقل والنقل لدى المعتزلة أو مسألة الغيبة والتقية لدى الشيعة.. فتراكم الأبعاد العملية لهذه الأطروحات البعيدة كل البعد على المنهج الإسلامي الأصيل كان وبالا على وحدة الأمة عقديا وفكريا وحتى فقهيًا.

<sup>2</sup> مثل مباحث الإمامة التي أدرجت في مصنفاة عقديّة خاصة عند الشيعة الإمامية، ومثل قضية حكم مرتكب الكبيرة التي وإن تداولت باعتبارها مسألة فكرية للبحث والنظر إلا أنها استبطنت في الواقع الموقف من أعمال يزيد بن معاوية ومثل جدلية الإيمان والعمل أو القدرية وغيرها والتي استبطنت الموقف من حكام الجور وتبرير ظلمهم وبالمقابل إهمام الناس بالرضا بقضاء الله؟

<sup>3</sup> تجلّى ذلك في نظريات إمامة الغلبة والصبر السياسي وفقه الموازنات وتعارض المصالح والمفاسد وغيرها والتي استفاضت فيه كتب السياسة الشرعية وكتب الفتاوى.

<sup>4</sup> لا تحتاج كثير غناء للتدليل بواقع الأمة المعاصر على هذه الحقيقة فمناذج: فلسطين والعراق والشيحان والسودان وأفغانستان أوضح مثال على ذلك.

<sup>5</sup> ليس المقصود بإشكالية النص مشاكل ذاتية في جسم النص الديني كما هو في أطروحات بعض القراءات "الحداثيّة" وإنما المقصود إشكالية المنهج الملائم لقراءة النص الذي من شأنه فعلا تفعيل النص واستخراج طاقاته الكامنة في البناء الحضاري للأمة؛ فعلى قدر الجهد البشري في القراءة على قدر العطاء القرآني.

<sup>6</sup> لا يعني هذا نوعا من التعميم الاستقرائي فلقد كان رحم الأمة دائما يوجد بمجديدين أفرادا وجماعات يساهمون في إصلاح وتغيير أحوال الأمة إلا أن حديثنا هنا منصب على المنسوب الكمي والنوعي لهذه المشاريع التي أصبحت مع مرور الوقت نظرا لتعدد الواقع دون مستوى اللحظة التاريخية المعاصرة التي قفز فيها الغرب خطوات شاسعة في التقدم العلمي والحضاري وإن كان على مستوى مادي فقط لكنه مؤثر على أي حال في التوازنات المعاصرة ومؤثر حتى في طبيعة القرارات الداخلية للشأن الإسلامي سياسة واقتصادا وثقافة وحتى دينيا كما هو في أطروحات إصلاح الشأن الديني ولعل مثال "الفرقان الحق" أو بتعبير د طه جابر العلواني "المفبركان الباطل" خير مثال على ذلك.

<sup>7</sup> العلق، الآية: 1.

<sup>8</sup> مثل بحوث محمد أركون والعروي وطيب تيزيني وهشام جعيط ونصر حامد أبو زيد وحسن حنفي وغيرهم مع تفاوت في منسوب هذا الهدم وإن كان لبعضهم أفكار مفيدة في فتح نقاش جدي لبعض مسلماتنا التراثية.

<sup>9</sup> وقد أوضح ذلك بشكل جلي د طه عبد الرحمان في كتابه تجديد المنهج في تقويم التراث.

<sup>10</sup> يمكن اعتبار سلسلة دراسات قرآنية للدكتور طه جابر علواني مساهمة مهمة في هذا السياق وإن كانت تحتاج إلى مزيد من الدقة المنهجية في استثمار معطيات القرآن الكريم في شموليته وإحاطته بالمنهجية للعلم والمعرفة حيث لاحظنا غلبة الاستطراد في توصيف الواقع تاريخا وحاضرا حتى إذا ازداد شوقنا لبديل الدكتور لم نجد إلا إشارات غالبيتها يتحدث عن أهمية الموضوع وضرورة البحث فيه، لكن على العموم فهذه السلسلة هي بمثابة خطوات تأسيسية تنتظر مجهودات الباحثين لتحقيق التراكم المطلوب لإغناء الدرس المعرفي للمنهجية المعرفية للقرآن الكريم بالشكل الذي يؤهلنا لإعادة بناء علومنا التراثية كي تستجيب لتحديات الراهن الإسلامي. وقد صدر من هذه السلسلة العناوين التالية: 1- أزمة الإنسانية ودور القرآن الكريم في الخلاص منها. 2- الجمع بين القراءتين. 3- الوحدة البنائية للقرآن المجيد. 4- لسان القرآن ومستقبل الأمة القطب يضاف إليها كتاب لا إكراه في الدين وغيرها. كما لا يخفى أن هذه الكتابات تنمى وصدى لما سطره الراحل أبو القاسم حاج حمد في كل من كتبه الثلاث منهجية القرآن المعرفية والعالمية الإسلامية الثانية وإبستمولوجي المعرفة الكونية.

<sup>11</sup> أحسب في حدود اطلاعي المتواضع أننا نفتقر إلى نظرية شاملة وواضحة للمعرفة فلا زالت المساهمات في هذا الصدد متأثرة بقطين مرجعيين محددين لطبيعة تصوراتنا للعلم والمعرفة: القطب الفلسفي المبني على الرؤية الغربية للوجود والقطب التراثي السلفي المتحيز لنمط واحد للمعرفة في طبيعته التاريخية وبنهما كل خطوط الطيف لكنها تنتهي إلى أحد القطبين.

<sup>12</sup> من المفيد لفهم السياق العام لهذه المشاريع النظر في مساهمتنا المعنونة بـ: "سؤال المنهج في التعامل مع مصادر المعرفة الإسلامية"، مجلة الإحياء (الرباط: الرابطة المحمدية للعلماء، العدد 29، يناير 2009). فهذه المساهمة الموجزة هي بمثابة المقدمة العامة لطبيعة المشروع الفكري الذي نتبناه في هذا الصدد.

<sup>13</sup> لنا محاولة منهجية أولية في التنظير لهذه النظرية منشورة في المواقع التالية:

<http://www.arrabita.ma/contenu.aspx?C=1343&S=1>

<http://www.almultaka.net/ShowMaqal.php?module=2fffc0e71b5d4867f4fba804396b1f15&cat=1&id=633&m=ecd82ebaa38fcdf0fa246abef4761>

<http://www.tafsir.net/vb/showthread.php?t=14628>

كما لنا تطبيقات عملية لهذه النظرية من خلال بحثنا: "الميثاق في القرآن الكريم، دراسة مصطلحية وتفسير بنياني، 2006، مرقون بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، بني ملال، ويمكن مراجعة خلاصة مركزة له في التقرير المنشور على المواقع التالية:

<http://www.arrabita.ma/contenu.aspx?C=1128&S=1>

<http://www.almultaka.net/ShowMaqal.php?module=65c2069580bb4cd1cbbb37bb813af557&cat=1&id=617&m=f4563cbd7c4c8e01150ec14007cf24ea>

<sup>14</sup> ما نقصده بمنهاج البيان النبوي هو نظرية ذات قواعد وأسس ونسق لآليات اشتغال الحديث النبوي في بيائها التأويلي والتزيلي لمعطيات القرآن الكريم وهو ما لا تسعفه الدراسات التي تقرأ الحديث النبوي قراءة ميكانيكية كمفردات جزئية تشرح مفردات جزئية للآيات؛ فتوظيف الحديث النبوي كبيان للقرآن وكوحي منزل يجب أن يصاغ كمنهجية معرفية شاملة قابلة للتطبيق والاشتغال بالنسبة لكل القرآن، فليست المسألة آيات كأنها كؤوس فارغة تحتاج لمفردات من الحديث المبتور عن سياقاته ملء تلك الكؤوس؛ فهذا ما تسبب في آفة التجزئية التي يعاني منها فكرنا الإسلامي، وهذا ما يحيل إلى إعادة النظر في أصول التفسير الكلاسيكية التي ترى تفسير القرآن بالقرآن ثم بالسنة ثم بأقوال الصحابة فالتابعين فمطلق اللغة فالاجتهاد.. فهذه الميكانيكية المبسطة في التفسير حالت دون استثمار المجالات الرحبة للدلالات القرآنية؛ وهذا ما تحاول مقترحات تلك المشاريع الفكرية تجاوزها.

<sup>15</sup> القرآن الكريم في إحيائه في آلاف المرات للمعطيات الكونية والخلق الإنساني يقدم أسسا منهجية وأطرا معرفية لدرسنا المعرفي بهذا الخصوص تحتاج حقيقة للاستثمار والتدبر لكشفها وتشغيلها في بناء العلم والمعرفة، وهذا ما فشل فيه الفكر الإسلامي التاريخي الذي لم يجد في القرآن إلا 500 آية فقط لاستثمار بعدها الفقهي دون من البحث عن السنن والقوانين المتحركة في الكون والتاريخ والحضارة. بالمقابل بنى الغرب رؤيته الكونية والإنسانية بعيدا عن هداية القرآن فضل وأضل.

<sup>16</sup> هناك لبس في مفهوم الاجتهاد وقد ساهم في انتشار هذا اللبس علم أصول الفقه نفسه حيث جعل الاجتهاد منوطا بالعلماء الذين استوفوا لائحة طويلة من الشروط التعجيزية لمن أراد الاجتهاد مما لا يتوفر إلا للخواص من هذه الأمة، وهذا لا يعني بالمقابل فتح الباب لمن هب ودب وإنما المقصود أن تكليف الاجتهاد لا يقتصر على استنباط الأحكام الدقيقة من أدلتها التفصيلية فهذا ناطه الشارع الحكيمه بطائفة متفرغة بهذا النوع من الفقه من أجل مهمة الإنذار وترشيد الأمة، ولكن الاجتهاد في القرآن والسنة يعني بذل مطلق الجهد لتحقيق شرع الله علما وتعبا وعملا (ن في هذا المعنى كتاب الاجتهاد والتجديد في الفكر الإسلامي المعاصر للدكتور سعيد شبار، المعهد العالمي للفكر الإسلامي) فالأمة التي تحس بالتكليف الجماعي من شأنها أن تبذل وتتبع وتحارب الاتكالية والهروب من المسؤولية الشرعية في تحمل أمانة الاستخلاف، إذ هذا الأخير لا يعني دورا يقوم به الإمام وأولي الأمر فقط وإنما هو مهمة لكل الأمة في تحقيق مقاصد شرع الله في الأرض من توحيد وعمران وعدل..

<sup>17</sup> وقد أشار إلى ذلك بشكل جلي الإمام الشاطبي ضمن مقدماته في كتابه الموافقات.

<sup>18</sup> يمكن تلمس هذا الأمر بشكل جلي في كتب الإمامة والسياسة الشرعية والمناقشات التي توظف كل الترسانة الأصولية في الاستدلال على تلك الاختيارات السياسية، للتوسع يمكن الرجوع لـ عبد الجواد ياسين السلطة في الإسلام، العقل الفقهي السلفي بين النص والتاريخ (بيروت: المركز الثقافي العربي)؛ عبد المجيد الصغير: الفكر الأصولي وإشكالية السلطة العلمية في الإسلام (بيروت: دار المنتخب العربي، 1994، ط 1).

<sup>19</sup> قد يعترض البعض على هذا التعميم، ويدعي حضور مرجعية العقل والواقع، ونحن لا ننكر ذلك؛ إذ مفردات العرف والمصالح المرسله والحسن والقبح العقليين وغيرها هي نابعة من مرجعية العقل ومرجعية الواقع. لكن طبيعة تناول هذه المفردات ومحاصرتها بمرجعية الوحي على سبيل التقيد المطلق على أحسن الأحوال أو الإقصاء كما هو واضح في تلك النقاشات الماراتونية حول حجيتها ومنهجية أعمالها، بالإضافة إلا أن هذه المفردات متواضعة الحضور في الدرس الأصولي ولا تمثل كل المعطيات التي يزخر بها كل من مرجعية العقل والواقع فما بالك بمرجعية الكون.

<sup>20</sup> ولا زالت هذه الأفهام حاضرة إلى اليوم؛ مما جعل الإسلام يبدو وكأنه ضد المدنية والحضارة والتقدم العلمي، فالإقتصار على قراءة الوحي مع استعمال أدوات اجتهادية تاريخية لا ترى في الإسلام ضمن المعتزك الحضاري والحراك الثقافي المعاصر سوى كم من الفتاوى الجاهزة ذات ثنائية واحدة وهو التحليل والتحريم هذا إن لم نقل ذات بعد واحد وهو التحريم وحده.

<sup>21</sup> نماذج من ذلك: محمد الروكي: نظرية التقعيد الفقهي (بيروت: دار الصفاء ودار ابن حزم، 2000)؛ سعيد الخن: أثر الاختلاف في القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1985).

<sup>22</sup> الموافقات، ج 1، المقدمة الأولى دون تعليقات عبد الله دراز، دار الكتب العلمية، بيروت، ومن المفيد النظر في تحليل هذه المقدمة في المصطلح الأصولي عند الشاطبي، فريد الأنصاري، ص 233 وما بعدها، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ومعهد الدراسات المصطلحية، 2004، ومقاصد الشريعة الإسلامية، الطاهر بن عاشور، ص: 37 وما بعدها، دار سحنون، القاهرة، ودار السلام، القاهرة، 2006.

<sup>23</sup> ولهذا كانت أهم إضافة نوعية للإمام الشاطبي في موافقاته هو التركيز على هذا البعد التربوي في تجديده للأصول وقاعدته المشهورة التي تشكل عنوان هذا التجديد أكبر معبر عن ذلك حيث قال: "القصود من وضع الشرع إخراج المكلف عن داعية هواه حتى يكون عبدا لله كما هو عبد لله اضطرابا" ن الموافقات، م س، 128/2.

<sup>24</sup> فالمحصل هو تجميع واختصار لكتب أربعة هي: العمدة للقااضي عبد الجبار وشرحه المعتمد لأبي الحسين البصري والبرهان للجويني والمستصفي للغزالي، كما اختصر هذه الكتب الأمدى في كتابه الإحكام في أصول الأحكام، فأما المحصول فقد اختصره تاج الدين الأرموي في كتاب الحاصل ومحمود

الأرموي في التحصيل والرازي نفسه في المنتخب، والحاصل اختصره بدوره البيضاوي في كتابه منهاج الوصول. لكن لما كان هذا الكتاب يشبه الألفاظ نظرا لقوة اختصاره احتاج إلى شرح؛ فشرحه العديد من الأصوليين أبرزهم الأسنوي في نهاية السؤل، بالمقابل فإن الإحكام للأمدى هو الآخر اختصره ابن الحاجب في منتهى السؤل والأمل والذي شرّحه بدوره عضد الدين بالإضافة إلى الحواشي والتعليقات... إنها متاهة حقيقية! أصول الفقه للخضري، د. ط، دار الحديث، القاهرة، د. ت، ص: 8 وما بعدها بتصرف.

<sup>25</sup> في إبراز علمية المقاصد الدراسة الاستيمولوجية الأولية لهذه المعرفة في الفصل التمهيدي في بحثنا نظرية المقاصد وقضية التأويل، 1999، مرقون بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، بني ملال.

<sup>26</sup> عبد المجيد النجار: فصول في الفكر الإسلامي بالمغرب (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1992)، ص 143.

<sup>27</sup> المقدمة واستهلال القسم الأول من كتابه مقاصد الشريعة، م. س، وقد رد على ذلك د. الريسوني بأن المقاصد علم وهي ركن في علم الأصول، خاتمة كتابه: نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي (فريجينا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1995).

<sup>28</sup> طه جابر العلواني، "المقاصد الشرعية العليا الحاكمة"، مجلة قضايا إسلامية معاصرة (العدد 1، 2000)، ص 144.

<sup>29</sup> هناك محاولات للربط بين أصول الفقه والمقاصد إلا أن ذلك الربط لم يتعدى العناوين، مثل كتاب: زياد محمد أحمدان: مقاصد الشريعة الإسلامية (بيروت: مؤسسة الرسالة، 2004)، الباب الثالث الخاص بعلاقة المقاصد بالمباحث الأصولية؛ وكتاب: يوسف أحمد محمد بدوي: مقاصد الشريعة عند ابن تيمية (الأردن: دار النفائس، 2000)، الفصل الثالث علاقة مقاصد الشريعة بالأدلة المتفق عليها والمختلف فيها، لكن يبقى أن أفضل من فصل هذه العلاقة وأبرز أوجه التداخل والتكامل فيما بين العلمين الإمام الشاطبي في موافقات ودراسة معمقة لهذا الموضوع: طه عبد الرحمان: التداخل الداخلي في أصول الفقه: الشاطبي نموذجا، ضمن كتابه: تجديد المنهج في تقويم التراث (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ط 2)، ص 93 وما بعدها.

<sup>30</sup> في هذا المعنى، إسماعيل الحسني: فقه العلم في مقاصد الشريعة (مراكش: المطبعة والوراقة الوطنية، 2004)، ص 29 وما بعدها. وهناك من ذهب أبعد من ذلك في نقد نظرية المقاصد وأعلامها قديما وحديثا واصفا إياها بالأيديولوجية، وهو نقد حسب المنهج الذي صار عليه الكاتب مفهوم في سياقه إلى حد ما رغم حديثه الواضحة، وهي بدورها لا تخلو من أيديولوجية، خاصة وأن الكاتب له توجه شيعي معروف، لكن على العموم بعض مفرداته تحتاج فعلا إلى المزيد من النقاش والمراجعة: إدريس هاني، "الأيديولوجية المقاصدية رؤية نقدية"، مجلة المحجة (معهد المعارف الحكيمة، العدد 16، 2008)، ص 15.

<sup>31</sup> انظر: كتابه تجديد أصول الفقه الإسلامي، في تجديد الفكر الإسلامي (المغرب: دار القرافي)، حيث دعا إلى التوسع في الاستحسان والقياس الكلي؛ وانظر: قراءة لمشروعه التجديدي في الأصول كتاب: محمد همام: المنهج والاستدلال في الفكر الإسلامي (بيروت: دار الهادي، 2003)، ص 97 وما بعدها.

<sup>32</sup> كتابه المعالم الجديدة للأصول (بيروت: دار التعارف، بيروت، 1989)؛ وانظر مساهمته على العموم في موضوع التجديد الأصولي في قراءة حسن حنفي، "تجديد علم الأصول"، مجلة المنهاج (بيروت: ع 17، 2000)، ص 151.

<sup>33</sup> كتابه: الاجتهاد في الشريعة الإسلامية (الكويت: دار القلم، ط 2، 1989)، ص 67 وما بعدها، حيث تحدث عن المجالات التي يدخل فيها الاجتهاد في أصول الفقه.

<sup>34</sup> في كتابه: الفكر الأصولي، مرجع سابق.

<sup>35</sup> في عدة محطات من سلسلته: وجهة نظر، خصوصا: ج 2، ص 125، وج 3 في أغلب فصوله، وج 4، ص 98 وما بعدها. وقد دعا فيها إلى إعمال الأصول في القضايا الاجتماعية ودعا إلى العمل المؤسسي في التشريع والتفريق بين العبادات والمعاملات في النظر الاجتهادي وضرورة إعمال المقاصد مع توسيع لائحة الكليات الخمس وغير ذلك.

<sup>36</sup> في كتابه: تحديث الفكر الإسلامي (الدار البيضاء: نشر الفنك، 1998)، حيث تحدث عما أسماه بالمصادرات الأصولية داعيا في الأخير إلى الرجوع إلى المقتضيات القرآنية، والكاتب وإن كان ينطلق من خلفية علمانية إلا أن أفكاره رغم قسوتها مهمة في خلخلة الطابوهات الأصولية.

<sup>37</sup> في دراسته المعنونة بـ "مشروع تجديد علمي لبحث مقاصد الشريعة"، مجلة المسلم المعاصر (ع 103، ص 26، 1423هـ)، قام بدراسة نقدية لما قيل عن مفهوم للمقاصد محاولا إعادة بنائها لما ينبغي أن يكون عليه علم المقاصد أي باعتبارها علم الأخلاق بامتياز حسب نظر الكاتب المنافع عن الأخلاق والتي جعلها قاعدة ارتكاز في أغلب مشروعاته العلمية.

<sup>38</sup> يمكن تلمس هذه الجراءة في كتابات طه جابر علواني خاصة ضمن مشروعه في مراجعة التراث.

<sup>39</sup> انظر: في ذكر هذه المذاهب تاريخ التشريع للخضري، وقد وجدت من دعا إلى دراسة هذه المذاهب الفقهية البائدة على سبيل المقارنة مثلا: الشيخ يوسف الفرضاي: الفقه الإسلامي بين الأصالة والتجديد، مرجع سابق، ص 33، ونحن إذ نتفق مع هذه الدعوة نزيد عليها هنا الدعوة إلى استخراج أصول فقهيها.

<sup>40</sup> قد ينظر إلى بعض الأعلام أنها تستحق إفرادها باتجاهها الخاص كابن تيمية والغزالي والباقلاني والشاطبي والسيوطي لكن الملاحظ رغم إسهامها التجديدي ونفسها الاجتهادي إلا أنها في الطابع العام مندرجة ضمن أحد المذاهب المعروفة، لأنها تنطلق من نفس الأصول المذهبية مع ذلك فلا إشكال إذا ما أفردناها باتجاهها الخاص شريطة استقراء أصولها الخاصة ومنطلقاتها العلمية المتفردة عن المذهب.

<sup>41</sup> نعر بالنظرية ولا نعر بالقرآن الكريم مباشرة؛ لأن المفردات التي استنبطناها من القرآن الكريم مسألة اجتهادية، فهي بالتالي بتعبير كارل بوبر قابلة للنقض. كما نحاول ما أمكن تجنب تلك الوثوقية التي كانت عائقا كبيرا لتطور العلم في السياق العربي الإسلامي.

---

<sup>42</sup> انظر مثلاً: أطروحة دكتوراه أنجزناها بهذا الخصوص تحت عنوان: الإطار المرجعي القرآني وصياغة مفاهيم النموذج الحضاري في مقاربة الالتزام الإنسانية (كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة المولى سليمان ببني ملال، 2014).